

رسالة ملكية سامية

إلى الندوة الثامنة للمجلس الأعلى للماء والمناخ

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني رسالة ملكية سامية الى المشاركين في الدورة الثامنة للمجلس الأعلى للماء والمناخ .

وقد تلا نص الرسالة الملكية السامية وزير الاشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر.

وفيما يلي نص الرسالة الملكية السامية :

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه

حضرات السادة ،

لقد آلينا على انفسنا منذ ان اخذنا بمقاليد المغرب وامسكنا بزمام قيادته واضطلعنا بمسؤولية تخطيط سياسته ، ان نهتم بالماء ونجعله من اسبق اولوياتنا.

واننا لممتنين للعلي القدير ان هدانا بان بادرنا مبكرا بتطبيق خطة مقدامة في ميدان استغلال المياه وعيا منا باهمية هذه المادة الحيوية التي اصبحت تشكل اساس حركة النمو الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا.

وها نحن والحمد لله نرى ثمار هذه السياسة من خلال التقدم الهائل الذي عرفته تعبئة المياه ، حيث تمكنا بفضل الله ونتيجة للسياسة التي نهجناها منذ 1967 من سقي المليون هكتار التي وضعناها كهدف طموح لافق عام 1997 وتلبية حاجيات السكان اينما وجدوا من الماء الصالح للشرب ومواجهة فترات الجفاف.

وقد اعطينا نفسا جديدا للسير الحثيث في هذا الاتجاه ، حيث ان البرنامج الوطني للري ، الذي امرنا بانطلاق انجازه في السنة الفارطة ، سيمكن من التجهيز الهيدروفلاحي لمساحة 250.000 هكتار لتستفيد من مياه السدود المنجزة ، بالاضافة الى استصلاح التجهيزات وتحسين مردودية الري الكبير والمتوسط والصغير على مساحة 200.000 هكتار. وهكذا ، ففي غضون السنوات القليلة القادمة ، سنتوصل بعون الله الى ضمان سقي مليون ومائة هكتار وخلق 36 مليون يوم عمل سنويا وتدعيم مختلف التجهيزات الاساسية والرفع من مستوى عيش رعايانا الاوفياء بالبادية.

وان من نعم الله علينا ان هدانا لانشاء المجلس الاعلى للماء والمناخ ، هذا المنتدى الذي تتم في اطاره مناقشة اختيارات بلدنا وتوجهاته في ميدان الماء والذي اردناه منبرا للحوار الوطني فيما يهم هذا القطاع عملا بقناعتنا بضرورة التشاور والمشاركة الواسعة لكافة الطاقات لاثراء سياستنا المائية بالافكار الهادفة والاقتراحات العملية حتى نصل الاهداف التي رسمناها لتدبير ثروتنا المائية.

ومما يدعو الى التفاؤل ان تتزامن الدورة الثامنة لهذا المجلس بنعمة الامطار التي عمت بلادنا في هذه الايام المباركة والتي اشبعت غلتنا بحمد الله ورفعت من مخزوننا من المياه في المنشآت المائية وداخل الطبقات الجوفية.

حضرات السادة ،

لقد سبق لنا ان قلنا في حق سياستنا المائية ان سياسة السدود التي وضعناها هي في الحقيقة سياسة

شعبنا الذي حق له الان ان يضاهي بها البلدان الاخرى ويفتخر بمواصلته لهذا النهج القويم ايمانا منه بالعلاقة الوثيقة بين تنمية الموارد المائية وتيسير ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا • واذ نسجل بمداد الفخر والاعتزاز مثابرة الجهود المبذولة في سبيل تعبئة المياه والتضامن في نقلها والمحافظة عليها ، فنحن في ذلك واضعين نصب اعيننا منطوق الاية الكريمة :

«والارض مددناها والقينا فيها رواسي وانبتنا فيها من كل شيء موزون ، وجعلنا لكم فيها معايش ومن لتسم له برازقين ، وان من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم • وارسلنا الرياح لواقع فانزلنا من السماء ماء فأسقيناكموه وما انتم له بخازنين» صدق الله العظيم •

حضرات السادة ،

لقد كنا ولا نزال نولي حذبنا لتنمية البادية ، غايتنا في ذلك تحسين ظروف المعيشة والعمل لسكان العالم القروي وانعاشه باستقطاب مشاريع استثمارية تعود بالنفع على رعايانا ، موازاة مع الحفاظ على الموارد الطبيعية عن طريق محاربة التصحر وانجراف التربة واندثار الغابات وتلوث المياه •

وتندرج هذه الالتفاتة الخاصة في اطار مفهوم شامل للتنمية القروية المندمجة ، قوامه تعزيز التضامن الوطني وحشد الطاقات للنهوض بكل اقاليمنا الجبلية والصحراوية ، اعتمادا على ما تكتنزه من عزائم بشرية تليدة ، ومدخرات تاريخية وطبيعية ثمينة ، حتى نبث فيها كل النشاطات الفلاحية الملائمة لبيئتها ، ونشق فيها الطرق والمسالك ، ونزرع بها الاشجار ، ونقيم فيها المعامل والمدارس والمستشفيات وغيرها من معالم العمران والازدهار ، ونبعث المزيد من السعادة والشعور بالكرامة في نفوس كل سكان هذه المناطق •

وعليه فاننا اصدرنا الامر لحكومتنا للتفكير في وضع الصيغ والصور الملائمة لبرنامج التنمية الفلاحية المندمجة بهذا المفهوم ، في اقرب اجل •

وفي هذا النطاق ، ورغم الجهود المبذولة لتزويد رعايانا سكان العالم القروي بالماء الصالح للشرب سواء بواسطة الشبكات العمومية او باستعمال مياه الابار والعيون ، فان الوضعية الحالية تبقى دون مستوى طموحاتنا •

فرهاننا اليوم هو تعميم تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب • لذا ، فقد اعطينا التعليمات لحكومتنا لارساء تخطيط تنموي وجعل هدف العشر سنوات المقبلة تعميم الاستفادة من الماء الصالح للشرب للسكان القرويين حتى يكونوا على قدم المساواة مع السكان الحضريين •

فعليكم ان تنكبوا خلال اعمال مجلسكم على دراسة الوسائل العملية الكفيلة بتحقيق ما نرضاه لعالمنا القروي في ميدان التزويد بالماء الصالح للشرب ، لتمكينه من القيام بالدور المنوط به على الوجه الاكمل وضمان التطور القروي المندمج والمتكامل •

حضرات السادة ،

وعيا منها بان الثروة المائية محدودة ، نهجت حكومتنا سياسة قوامها الاستغلال الامثل لهذه الثروة والحرص على تفادي الاستهلاك المفرط لها والمحافظة عليها من التلوث • وجندت لذلك الوسائل المادية

والتقنية للاحاطة بجميع الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع وخاصة اعادة استعمال المياه لاغراض فلاحية •

ولهذه الغـاية ، ففضـلا عن التعبئة المثلى للمصـادر المائية السطحيـة والجوفية ، اصبح من الـواجب مبدئيا ، ومن الممكن علميا وفنيا ، تجنب ضياع المياه المستعملة والعمل على تطهيرها ، لاعادة الاستفادة منها في الفلاحة ، دون الحاق اي ضرر بالنبات والانعام والانسان •

فتعميم الاستفادة من الماء الصـالح للشرب بين السكان القـرويين والحضريين سيخلف كميات من المياه المعرضـة للضياع تقدر ب 900 مليـون متر مكعب كل سنة ، في افق عام 2000• وان تركت هذه الكميات تنساب ضائعة ، فمن شانها تلويث البيئة ، مع ما يحمله ذلك من اخطار صحية •

والحالة هـذه ، ان الوسـائل التكنولوجيـة الحديثة ، ان هي اطرت بـالدراسـات النبيهة ، وكيفت مع خصوصيات كل بيئة محلية في عين المكان ، وخضعت لمعايير دقيقة ومراقبة طبية واخلاقية ، فمن شانها ان تحول نقمة المياه المستعملة الى نعمة نافعة في مجال الري الفلاحي •

وقد انجـزت والحمد لله في المغرب خـلال السنوات الاخيرة بحوث عديـدة مكنت من الحصول على نتائج قيمة في ميداني معالجة المياه المستعملة والاستفادة منها في الفلاحة •

ولهذه الغايـة ، فان مجلسكم مطالب بـان يولي هذا الموضـوع وافر العنايـة ويرفع هذا التحـدي الثاني الذي نضعه نصب اعيننا وذلك بـايجاد انجع السبل لاعادة استعمال المياه بطريقة عقلانيـة محكمة تاخذ بعين الاعتبار الجوانب الصحية حماية للمستعملين ، وذلك حتى نعزز رصيدنا من المياه ونلبي الحاجيات المتصاعـدة في هذا المجـال ويكون المغرب مـرة اخرى في هذا الميـدان في صدارة البلـدان المستعملة لهذه التقنية •

حضرات السادة ،

لقد حبى الله المغرب بموقع جغـرافي متميز ، ومناخ معتدل وتساقطات مطرية هامة تـوفر موارد مائية مهمة ، وللحفاظ على الخصال الحميدة لملكتنا السعيدة وجب علينا ان نولي اهتماما اكبر لدراسة المناخ والتعـرف على مميزاتـه والاستفـادة من المعطيـات والتنبؤات المختلفـة وتخزينهـا لاستغـلالها في مواصلـة البحوث قصد جعل المعرفة الدقيقة للمناخ اداة للتنمية الاقتصادية •

ولهذا الغرض قررنا ادماج المناخ ضمن اهتمامات المجلس الاعلى للماء والمناخ يقينا منا بنجاعة تعميق المعرفة في تغيراته وضرورة المزيـد من البحث الدقيق للمعطيات المناخية والانتفـاع بمزاياها ، واستعمالها لضمان التخطيط الافضل •

ولقد اقـدمت حكومتنا عملا بتعليماتنـا على تعزيز قطـاع الارصاد الجوية بمـدها بالوسـائل البشرية والالية ، وشجعت البحث العلمي والارتباط باكبر عدد ممكن من الانظمة الدولية للارصاد الجوية •

ويطيب لنا ان نخبركم اننـا اعطينا اوامـرنا للحكـومة لاعداد بـرنامج وطني طمـوح وشامل لتطـوير التنبؤات على المدى المتـوسط ، بتزويد الارصاد الجويـة الوطنية بالمعـدات اللازمة وبما تحتاجـه من الاطر والخبرات ، حتى نكون ثـالث بلد يحقق تقـدما متميزا في هـذا الميدان بعد الـولايات المتحدة الامـريكية واستراليا •

حضرات السادة ،

ان العروض التي سيلقيها الاخصائيون ستلم بجميع جوانب مواضيع هذه الدورة ، علما ان التحليل الذي ستخوضونه سـوف يكون مثمرا وبناء لا محالة ، بوسعه ان يساهم في رسـم سياسة واضحة تعتمد



على الحوار والتشاور، ولنا كامل الثقة في انكم ستقومون بواجبكم احسن قيام كما عودنا على ذلك اعضاء المجلس الاعلى للماء والمناخ، والذي نكن له كل العطف والتقدير.

فكونوا رعاكم الله في مستوى مغرب اليوم ومغرب الاجيال المقبلة، وساهموا بآرائكم في اثراء الاقتراحات المطروحة امامكم لتدعيم ديناميكية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، سائلين العلي القدير ان يكلل اعمالكم بالتوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

8 شعبان 1414 ـ 31 يناير 1994